تقرير البورصة اليومي

ارتفاع مؤشرات السوق بفعل الزخم المضاربي على الأسهم القيادية والرخيصة

واصل سوق الكويت للأوراق المالية في جلسة تعاملات أمس نشاطه الإيجابي الذي يحظى به منذ بداية العام الحالي، وارتفعت جميع مؤشرات السوق نتيجة استمرار الزخم المضاربي الذي يشهده السوق بشكل واضح في الجلسات الأخيرة.

وواصل المؤشر السعري نشاطه للجلسة الرابعة على التوالي وحقق مكاسب تجاوزت 21 نقطة ليرتفع المؤشر العام للسوق إلى مستوى 6043,01 نقطة ويقترب خطوة من بلوغ مستوى 6050 نقطة، فيما عاد النشاط الإيجابي للمؤشرين الوزني وكويت 15 بعد تراجعهما في جلسة أول من أمس على وقع عمليات تصريف لبعض الأسهم القيادية وخاصة البنكية، حيث ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1,21 نقطة ليصعد المؤشر إلى مستوى 424,83 نقطة، فيما ارتفع كويت 15 بمقدار 2,13 نقطة ليصل إلى مستوى 1029,68 نقطة.

واتسمت الجلسة بالتذبذب الواضح في الأداء أغلب فترات التداول، حيث بدأت على ارتفاع طفيف على مستوى المؤشر السعري ولكن سرعان ما ظهرت عمليات البيع على بعض الأسهم وهو ما أدى إلى تراجع محدود على مستوى جميع المؤشرات، حيث تراجعت أسهم قيادية مثل الخليج والأهلي والدولي والمباني، كما تراجعت أسهم مضاربية مثل أدنك وأبيار وصفاة للطاقة، ولكن بعد مرور وقت قليل عادت عمليات الشراء مرة أخرى، وهو ما أدى إلى استمرار التذبذب بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى.

وشهدت مجموعة من الأسهم الرخيصة نشاطا ملحوظا في جلسة أمس، وعلى رأسها الأسهم التابعة لمجموعة المدينة وخاصة سهم هيتس، كما نشط سهم ايفا نشاطا متباينا خلال الجلسة، حيث ارتفع السهم في بداية الجلسة ولكنه أنهى تعاملاته على انخفاض جراء عمليات تصريف لجني الأرباح بعد المكاسب السعرية التي حققها السهم في الجلسات الأخيرة، كما نشطت أسهم أخرى مثل مدينة الأعمال وقرين القابضة والميادين وتمويل الخليج وصفاة عقار والمستثمرون وهو ما أدى إلى استمرار المؤشر السعري في تحقيق مكاسبه ومواصلة السير في الاتجاه الصعودي، وكان لنشاط اسهم مثل الوطني وبيتك دور في تحسن أوضاع المؤشرين الوزني وكويت 15.

ورغم استمرار حالة التفاؤل بالسوق، إلا ان اللافت للانتباه ويدعو لتخوف شريحة كبيرة من المتعاملين هو استمرار تدني القيمة النقدية المتدفقة للسوق، حيث لا تزال السيولة لا ترقى إلى تطلعات السوق في الفترة المقبلة والتي يراهن المراقبون ان يصل المؤشر السعري فيها لمستوى 6200 نقطة خلال تعاملات الربع الأول من العام الحالي، فالسيولة هي أهم مؤشرات تعافي السوق، وبالتالي فإن تدنيها إلى حدود 25 مليون دينار كمتوسط يومي دليل على ان السوق لم يتعاف بعد بالقدر الذي يحقق رغبات المتعاملين فيه.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 21,05 نقطة ليستقر عند مستوى 6043,01 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,35٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 1,21 نقطة ليرتفع إلى مستوى 424,83 نقطة بنسبة 0,29٪، كذلك ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,13 نقطة ليغلق عند مستوى 1029,68 نقطة بارتفاع نسبته 0,21٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 353,3 مليون سهم نفذت من خلال 5476 صفقة قيمتها 22,2 مليون دينار، وواصلت متغيرات السوق ارتفاعها في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 27,2٪، كذلك ارتفعت الصفقات بنسبة 6,7٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 0,8٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 6,6 ملايين دينار بنسبة تشكل 29,8٪ من الإجمالي، تصدرها سهم ايفا وذلك من خلال 2,09 مليون دينار بنسبة 9,4٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 54,7٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداول 46,6 مليون سهم تشكل 13,1٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، والصناعية، والسلع الاستهلاكية، والخدمات الاستهلاكية، والبنوك، والتأمين، والخدمات المالية، والعقار، وتراجع مؤشر قطاع واحد فقط وهو الاتصالات، واستقرت أسهم 3 قطاعات هي المواد الأساسية، والرعاية الصحية والتكنولوجيا، ولم تتداول أسهم المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

21.05
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,35٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 1,21 نقطة بنسبة 0,29٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,13 نقطة بنسبة 0,21٪.

353.3
مليون سهم تم تداولها بقيمة 22,2 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 29,8٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم ايفا على 9,4٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

8
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية بمقدار 6,35 نقاط، وتراجعت مؤشر قطاع الاتصالات بمقدار 1,1 نقطة.

تحت إشراف "المالية"..ودخلت حيز التنفيذ بنهاية 2012

193 اتفاقية اقتصادية ثنائية وقّعتها الكويت

أظهرت إحصائية رسمية صادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية عن ان الكويت وقعت 193 اتفاقية اقتصادية دخلت حيز التنفيذ بنهاية 2012 تهدف جميعها إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي الثنائي بين الكويت والدول الاخرى على ان تشرف عليها وزارة المالية، وهي موزعة على النحو التالي: 83 اتفاقية تتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني، وعلى أساسها تنشأ اللجان المشتركة بين البلدين، و59 اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار، و51 اتفاقية تتعلق بالازدواج الضريبي.

وفي السياق ذاته، كشف وكيل وزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية سامي الصقعبي عن وجود 35 اتفاقية تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات سيتم عرضها على الجلسة العامة في مجلس الأمة نهاية الأسبوع الجاري للمصادقة عليها. وقال الصقعبي خلال محاضرة نظمها المعهد الدبلوماسي الكويتي التابع لوزارة الخارجية أمس تحت عنوان «علاقة وزارة المالية بوزارة الخارجية والمنظمات الدولية»، ان وزارة المالية تقوم بمتابعة الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات التي صادقت على الاتفاقيات الاطارية وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية ويتم من خلال الحوارات الاستراتيجية الاتفاق على خطط عمل مشتركة تشمل العديد من مجالات التعاون حيث يكون المجال الاقتصادي من المجالات الاساسية في خطط العمل وتشكيل فرق عمل متخصصة لتنفيذ مجالات التعاون، لافتا الى انه تم إنشاء فريق وطني للتعاون الاقتصادي برئاسة الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية للمشاركة ضمن الفريق الخليجي المعني بالمواضيع الاقتصادية التي يتم مناقشتها في إطار الحوارات الإستراتيجية بين دول المجلس والمجموعات الاقتصادية الأخرى مع وجود فريق تفاوضي كويتي للتنسيق مع الجهات المحلية ومنها وزارة الخارجية والتي تعد من الجهات الرئيسية المشكلة للفريق. وأوضح ان وزارة المالية تقوم بالإشراف على سير المفاوضات التي تجريها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الدول والتكتلات والمجموعات الاقتصادية الأخرى بشأن اتفاقيات التجارة الحرة، والحوارات الاقتصادية في إطار الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة بهذا الشأن من لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الوزارية الأخرى. وأشار إلى أن الكويت تعد عضوا فعالا في 111 منظمة منها: 59 دولية و24 عربية و17 إقليمية و11 إسلامية، حيث تقوم الوزارة بسداد المساهمات السنوية لهذه المنظمات والتي تبلغ 12 مليون دينار للعام المالي 2013/2012 بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى وجود منظمات أخرى ذات طابع سياسي لدى وزارة الخارجية كذلك توجد مؤسسات مالية تشرف الهيئة العامة للاستثمار على مساهمة حصة الكويت فيها. من جانب آخر، قال الخبير الاقتصادي د.فهد الراشد ان الاتحاد الخليجي يعتبر فكرة مميزة وستجلب المزيد من الازدهار للتجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشددا على ضرورة إيجاد آليات لتنفيذها مع وجود أجهزة متخصصة تقوم على دفع مسيرة التعاون المشترك والتحول الى الاتحاد الخليجي بحسبما يطمح اليه قادة دول مجلس التعاون.

ورأى أن دمج بعض الكيانات التجارية والصناعية الخليجية من شأنه تقوية تلك الكيانات ومنحها أهمية عالمية لاسيما في مجال البنوك والصناعات البتروكيماوية، فالاتحاد من خلال دمج المؤسسات الاقتصادية يعطي أهمية كبرى لكل دول التعاون ويؤدي الى تعزيز أدائها وانتاجها.

واقترح الراشد تأسيس صندوق لدعم الاستقرار الاقتصادي في كل دول التعاون يعني بدعم الدول التي تتعرض الى ضغوط اقتصادية أو هزات مالية، مؤكدا ضرورة ألا تكون هناك فوارق كبيرة في مدخول الفرد الخليجي من دولة الى أخرى، وهذا الصندوق من الممكن أن يؤدي دور مهم في هذا المجال.

● محمود فاروق

سامي الصقعبي والسفير عبدالعزيز الشارخ خلال المحاضرة

د.فهد الراشد

الصقعبي:
35 اتفاقية تتعلق بحماية الاستثمارات ستعرض على مجلس الأمة نهاية الأسبوع الجاري للمصادقة عليها

الراشد: تأسيس صندوق لدعم الاستقرار الاقتصادي في دول التعاون ضد أي ضغوط اقتصادية أو هزات مالية

«الكويتية»: مرسوم خصخصة الشركة لم يأت بإضافة أو إنشاء مركز قانوني أو مالي جديد

اصدرت شركة الخطوط الجوية الكويتية بيانا صحافيا لـ «كونا» حول ما اثير مؤخرا في بعض وسائل الاعلام بشأن المرسوم بقانون المتعلق بخصخصة الخطوط الجوية الكويتية، جاء فيه:

بالإشارة الى ما أثير مؤخرا في الصحف المحلية وما تناولته بعض وسائل الاعلام المختلفة بشأن المرسوم بقانون المتعلق بخصخصة الخطوط الجوية الكويتية، تود الشركة أن توضح أن مرسوم الضرورة الصادر بالمرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 لم يتضمن في أحكامه تحميل الدولة أية مبالغ إضافية، حيث ان المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 قد نصت على الآتي: «تتولى الحكومة تغطية خسائر المؤسسة وفقا لحكم المادة 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965 المشار إليه».

ومن صياغة تلك المادة، يتبين أن حكمها لم يأت بإضافة أو إنشاء مركز قانوني أو مالي جديد، بل هو حكم كاشف ومؤكد لما جاء في المادة 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965 في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، التي جاء نصها كالتالي: «تؤول أرباح المؤسسة للحكومة، كما تقوم الحكومة بتغطية خسائرها إن وجدت». فضلا عن ذلك، فإن الخسائر المتمثلة في الحسابات الختامية المتراكمة عن السنوات الماضية نتيجة عدم اعتمادها من قبل مجالس الأمة السابقة، هي مبالغ ملزمة الدولة في دفعها عاجلا أو آجلا سواء صدر المرسوم بقانون أو لم يصدر، وذلك تنفيذا لحكم المادة 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965 السالف بيانه، ويتضح جليا مما تقدم أن مرسوم الضرورة محل النقاش لم يتضمن في أحكامه تحميل الدولة أية مبالغ إضافية أو أمور تدخل في الميزانية العامة للدولة. ومعروف أن مرسوم الضرورة الذي أصدره صاحب السمو الامير يلبي طلب الشعب الكويتي والعاملين في الشركة في وجود ناقل وطني يمتلك أحدث الطائرات يرفع علم الكويت عاليا ويمكن الحفاظ على العمالة الوطنية الماهرة والتحول إلى الربحية، حيث ان دخول الشريك الاستراتيجي سيصاحبه طرح 40٪ من أسهم الشركة للاكتتاب العام ولا يمكن أن يتم ذلك الأمر في ظل وجود خسائر متراكمة بسبب تشغيل أسطول الشركة الحالي.

أما عن مدى جواز مباشرة الشركة لسلطتها الإدارية والمالية قبل استكمال إجراءات التأسيس، فإن شركة الخطوط الجوية الكويتية تود أن توضح وبإيجاز أن التفسير القانوني لهذا الأمر هو ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 قد اعتبرت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شركة مساهمة باسم شركة الخطوط الجوية الكويتية، حيث جاء نص المادة كالتالي: «تعتبر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شركة مساهمة باسم شركة الخطوط الجوية الكويتية تتولى تنفيذ جميع أغراض المؤسسة، وتؤول إليها جميع الأصول المادية والمعنوية والخصوم.. الخ».

كما نصت المادة الثالثة من ذات المرسوم بقانون على الآتي: «يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أشخاص يعينون بقرار من وزير المواصلات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة، ويعين وزير المواصلات من بين أعضاء مجلس الإدارة رئيسا، وتنتهي صلاحيات مجلس الإدارة اعتبارا من تاريخ بيع حصة الشريك الاستراتيجي».

وحيث ان المادة الخامسة من المرسوم بقانون المشار إليه قد أناطت بالوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وحيث ان المرسوم بقانون نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/10/23، الأمر الذي على ضوئه أصدر وزير المواصلات ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة بتاريخ 2012/11/6 القرار الوزاري رقم 1868 لسنة 2012 بشأن تشكيل مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

لهذا، فإن مباشرة الشركة لسلطاتها الإدارية والمالية تتوافق تماما مع صحيح القانون، وهذا ما أكده أيضا المستشارون القانونيون في مجلس الأمة الحالي أثناء مناقشة ذلك في اللجنة المالية. آملين في نهاية الأمر أن يلتف الجميع حول ناقلهم الوطني الذي يملكه الشعب الكويتي قاطبة ومن ضمنهم أبناؤه العاملون، وألا يختلفوا حوله كي لا يتم تصفيته بأبخس الأثمان ومن ثم التفريط في الأموال العامة التي نص الدستور في مادته 17 على حرمتها وان حمايتها واجب على كل مواطن.

«بيتك» يبحث مستجدات سوق الأثاث والأجهزة الإلكترونية مع الموردين

طلال الهنيدي

تكريم أحد البائعين المتميزين

نظم بيت التمويل الكويتي (بيتك) ممثلا بإدارة الخدمات التمويلية لقاء مع الموردين المختصين بمجال الأثاث والأجهزة الالكترونية والمطابخ ضمن سوق التجزئة، بمشاركة 50 موردا، وذلك في إطار تعزيز التواصل المستمر مع التجار.

وقال مدير إدارة الخدمات التمويلية طلال الهنيدي ان «بيتك» يستهدف من خلال البرامج البيعية والتسويقية للخدمات والمنتجات التجارية شرائح جديدة من العملاء في العام المقبل، كما أكد على استمرارية «بيتك» في دعم مبيعات التجار ضمن سوق التجزئة. وأشار إلى أن اللقاء ناقش أوضاع السوق المحلي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص مجالات الأثاث والأجهزة الالكترونية والمطابخ، حيث تطرق المشاركون إلى الأوضاع الحالية والمستقبلية للسوق وأثرها على المبيعات، كما اقترحوا عددا من وسائل الدعم التي من الممكن أن يقدمها «بيتك» للموردين كونه أحد أبرز صناع السوق. وأضاف الهنيدي قائلا: عرض «بيتك» خلال اللقاء الإنجازات التي تم تحقيقها من الجانب البيعي والتسويقي لمنتج تمويل شراء الأثاث والأجهزة الالكترونية والمطابخ خلال 2012، وابرز ملامح الخطة السنوية للعام الجديد، وكيفية تحقيق أعلى درجة من التعاون المشترك بين «بيتك» والمورد، بما يضمن تحقيق مبدأ «الشراكة» التي يكون العميل محورها، والتي تضمن تحقيق مصلحة العميل، وتمكينه من شراء ما يرغب في اقتنائه من خلال هذا المنتج، باعتبار أن الاهتمام بالعملاء وتلبية احتياجاتهم وتطبيق أعلى معايير جودة الخدمة، يمثل أولوية لدى «بيتك».

واشار الهنيدي الى أن «بيتك» يحرص على الالتقاء بشرائح عملائه من موردي وتجار السلع المختلفة، وتتناول اللقاءات بالإضافة إلى بحث مستجدات السوق وابرز التغيرات التي طرأت عليه، تعزيز آليات التعاون المشتركة وتعميق علاقات التنسيق في مختلف المجالات المشتركة ومنها التسويق والجهود البيعية واستقطاب العملاء بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تعزيز قوى السوق باعتباره هدفا يخدم مصلحة الجميع ويدعم كذلك الاقتصاد الوطني.

من جهتهم، أبدى الموردون شكرهم وارتياحهم لجهود «بيتك» في دعم الموردين سواء من خلال العروض والمهرجانات التي ينظمها على مدار العام، أو من خلال سعيه إلى تطبيق معايير جودة الخدمة للمورد والعميل معا، كما أثنوا على الدورات الشرعية التي تم تنظيمها من قبل «بيتك» لموظفي الشركات والمؤسسات العاملة بهذا السوق والأسواق الأخرى، وذلك بهدف تعزيز المهارات البيعية لديهم، كما كرم «بيتك» على هامش اللقاء 9 من الموردين المتميزين في تسويق الخدمات والمنتجات.

«بيتك للأبحاث»: التضخم إلى معدلات منخفضة في 2013 والبنوك المركزية مازالت سيدة الموقف

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن تواصل معدلات التضخم انخفاضها بالتزامن مع تباطؤ الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي في 2013، حيث تتركز الأنظار على دور البنوك المركزية في ضبط المعروض النقدي وفاعلية آلياتها لمواجهة احتمالات ارتفاع معدلات التضخم نتيجة عدم الثقة في عدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط، اذ ان طريق تخفيض أسعار الفائدة بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، كما يتطلب أيضا استمرار مبدأ الانتظار والترقب المتبع حاليا، لتجنب موجة ثانية مماثلة للأزمة المالية العالمية التي هزت العالم في 2008 و2009. وذكر التقرير انه من غير المتوقع رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أو دول مجلس التعاون حتى عام 2015، بينما يتوقع أن يقوم البنك المركزي الاوروبي بخفض جديد للفائدة خلال الربع الأول من العام الحالي، مبينا أن ضبط الأوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على نحو مستدام وتدريجي يعد ضمانة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. وأوضح التقرير انه وفقا لصندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن تواصل معدلات التضخم انخفاضها وذلك بالترادف مع تباطؤ الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية.

وبصورة عامة، تم خفض أو تثبيت التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة بمعدلات أقل من المستهدفة، وكذلك انخفض التضخم في الاقتصادات الناشئة.

وتظهر المؤشرات انخفاض أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة إلى 1,6٪ لعام 2012 من نسبة الـ 1,9٪ المسجلة في عام 2011، كما يتوقع أن يسجل معدل التضخم 1,6٪ أيضا في عام 2013.

وفيما يتعلق بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، قال التقرير انه من المتوقع أن يسجل متوسط التضخم المؤقت 6,1٪ في 2012 و5,8٪ في 2013، وبالنسبة للمرحلة الحالية، من المرجح أن يؤدي الركود الواسع في العديد من البلدان المتقدمة بالإضافة إلى تخفيف الضغط على القدرة الإنتاجية في الاقتصادات الناشئة إلى مزيد من الانخفاض في معدلات التضخم، ويستند هذا التوقع الى افتراض استقرار أو تراجع أسعار السلع الأساسية وفقا لتوقعات السوق للعقود الآجلة.

ورأى التقرير انه على الرغم من ذلك، فإن مخاطر ارتفاع مستوى التضخم لاتزال تلوح في الأفق، حيث ستعؤدي زيادة حجم الميزانيات العمومية للبنوك المركزية إلى زيادة كبيرة في المعروض النقدي مما ينتج عنه حدوث التضخم، ومن ثم على البنوك المركزية أن تبقى يقظة أمام هذه المخاطر نظرا للتباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وعلاوة على ذلك، فإن حدوث انخفاض في أسعار المواد الغذائية ليس مضمونا، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى انخفاض المخزونات الاحتياطية، كما ان هناك أمرا آخر يدعو للقلق وهو احتمال وجود ارتفاع حاد في أسعار النفط كنتيجة للتوترات الجيوسياسية. من جهة اخرى، أفاد تقرير «بيتك للابحاث» بأنه ينبغي ضبط الأوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة على نحو مستدام وتدريجي لضمان النمو الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة، هناك ضرورة ملحة للموافقة على تنفيذ خطط ذات مصداقية لتصحيح الأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، أما في اليابان، فينبغي تعزيز الخطة إلى حد كبير، وذلك على الرغم من الموافقة الأخيرة على وضع جدول زمني لمضاعفة الضريبة على الاستهلاك لاحتواء الدين الياباني الضخم، كذلك ينبغي أن تستمر البنوك المركزية في إدارتها للمخاطر الهبوطية التي تواجه النمو وأن تقوم في الوقت نفسه بمعالجة العوامل التي تعوق فاعلية التحول النقدي. ولاحظ التقرير ان العديد من البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم استجابت بالفعل إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة بصورة حادة بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، لتجنب موجة ثانية مماثلة للأزمة المالية العالمية التي هزت العالم في 2008 و2009، لافتا الى ان معظم البنوك المركزية تحافظ حاليا على موقف السياسة النقدية وتتبنى مبدأ الانتظار والترقب، وبالنسبة للبلدان التي تتمتع بانخفاض حجم الدين العام أو تلك التي تتبع سياسات يجعلها تتحول من الاعتماد في نموها على الاستهلاك المحلي بدلا من التصدير الخارجي، فإن مراقبة السياسات العامة والانتظار يعد بمثابة الإجراء المناسب في ضوء ضعف التوقعات، فيما ينبغي على البلدان الأخرى إعادة تكوين مساحة مالية تستطيع مع مرور الوقت المناورة والتحرك في إطارها، وفي حالة السيطرة على التضخم، يمكن الاحتفاظ بالسياسة النقدية كما هي أو تخفيفها، وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تكون السياسة النقدية أكثر حذرا نظرا لأن الضغوط التضخمية لاتزال مرتفعة وينبغي أن يتم تدعيمها من خلال التدابير الاحترازية الكلية التي يزداد فيها النمو الائتماني وترتفع معها أسعار العقارات.

وبالتالي، لا يتوقع التقرير أي خفض كبير في أسعار الفائدة خلال النصف الأول من عام 2013، معتبرا ان القيام بالمزيد من سياسات التخفيف قد يكون مرهونا بوضع التضخم ضمن النطاق الذي يمكن السيطرة عليه بالإضافة إلى المحافظة على المواقف المالية دون إجراء تغييرات جوهرية، ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي ما زالت تعاني من ارتفاع مستوى التضخم (مثل الهند وثيتنام) وتلك التي تعاني من قوة النمو الائتماني قد تحد من مساحة المناورة السياسة في بعض الاقتصادات.